



# Newsletter

الإصدار الواحد و الخمسون | كانون الأول 2024

الحموري ومشاركوه

**HAMMOURI  
& PARTNERS**

**ATTORNEYS**

الحموري ومشاركوه

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

أهلاً بكم في الإصدار الواحد و الخمسون من نشراتنا. وفي هذه النشرة سنقدم لقرائنا الآتي:

في الجزء الأول من هذا العدد قانون حماية اللغة العربية رقم 35 لسنة 2015 و أهم الالتزامات الملقاة على عاتق الشركات و المؤسسات و الهيئات و الكيانات العامة و الخاصة و الوزارات و الأفراد عند ممارسة أنشطتهم و أعمالهم و مراسلاتهم و كافة الجوانب القانونية المتعلقة بهذا الشأن.

وفي الجزء الثاني، أثر قانون التجارة وقانون العلامات التجارية على الاستثمار الأجنبي في العراق. ويستعرض هذا القسم "أثر قانون التجارة وقانون العلامات التجارية على الاستثمار الأجنبي في العراق"، موفراً رؤى هامة حول القوانين التي تؤثر على بيئة الاستثمار. كما نسلط الضوء على كيفية تأثير هذه القوانين على الاستثمارات الأجنبية، مما يضمن فهم دورها الحاسم في تشكيل بيئة الأعمال في العراق.

أما في الجزء الثالث من هذه النشرة، و الذي يركز على المواضيع المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، سنتناول موضوع أنواع التراخيص المهنية ومتطلباتها. يستعرض هذا القسم أنواع التراخيص المهنية والمتطلبات اللازمة للحصول عليها، مقدماً معلومات أساسية لتسهيل عملية الحصول على الترخيص.

"...سيظل العمق العربي للأردن هو الأساس..."

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

01 تشرين الثاني 2024

خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثالث

الإصدار الخمسون | تشرين الثاني 2024

نشرة

الحموري ومشاركوه

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

الموضوع الصفحة

الجزء الأول: قانون حماية اللغة العربية

المقدمة

أولاً: الجهات المشمولة بتطبيق أحكام قانون حماية اللغة العربية

ثانياً: طبيعة التعاملات و الوثائق المشمولة بأحكام قانون حماية اللغة

العربية

ثالثاً: الالتزامات الأساسية التي تضمنها قانون حماية اللغة العربية

على الجهات المشمولة بتطبيق أحكامه

رابعاً: الجزاء المترتب على مخالفة أحكام القانون مدار الدراسة

الخاتمة

الجزء الثاني: مكتب الحموري ومشاركوه العراق

أثر قانون التجارة وقانون العلامات التجارية على الإستثمار الأجنبي

في العراق

الجزء الثالث: قسم الشركات الصغيرة و المتوسطة

أنواع رخص المهن ومتطلباتها

الإصدار الواحد والخمسون | كانون الأول 2024

نشرة

## الجزء الأول: قانون حماية اللغة العربية

### المقدمة

يُصادف يوم 18 كانون الأوّل 2024 اليوم العالمي للغة العربية، اللغة التي يجيدها 460 مليون شخص حول العالم و التي يحتاج إلى معرفة أساسيتها نحو مليار شخص حول العالم لأهداف دينية، و يعود الفضل للإحتفاء بهذا اليوم إلى الباحث السياسي و الدبلوماسي السوري الدكتور جورج جبور، و هو أستاذاً جامعياً درّس و حاضر في جامعتي أكسفورد وجامعة كامبريدج في المملكة المتحدة منذ عام 1964، و أصبح أستاذاً و رئيس قسم السياسة في معهد البحوث و الدراسات العربية بين عامي 1977 و 1979، و الذي كان أوّل من احتفل بيوم اللغة العربية في جامعة حلب بتاريخ 15 آذار 2006.

و عليه، قامت الجمهورية العربية السورية بنقل هذه الفكرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (اليونيسكو) عام 2008 و التي بدورها قررت بأن يكون يوم 18 كانون الأوّل من كل سنة هو اليوم العالمي للإحتفال باللغة العربية.

و انطلاقاً من حرص المملكة الأردنية الهاشمية على تفعيل النصوص الواردة في الاتفاقيات و المعاهدات

الدولية التي هي طرفاً فيها، و تكريساً للمادة (1) من الدستور الأردني ، التي تنص على أنه: " المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي". و المادة (2) من الدستور، المتضمنة: " الإسلام دين الدولة و اللغة العربية لغتها الرسمية".

و سنتناول في هذه الدراسة أهم المحاور الرئيسية التي تناولها قانون حماية اللغة العربية و ذلك بتقسيمها إلى أربعة أقسام، و هي:

- الجهات المشمولة بتطبيق أحكام قانون حماية اللغة العربية.
- طبيعة التعاملات و الوثائق المشمولة بأحكام قانون حماية اللغة العربية.
- الالتزامات الأساسية التي تضمنها قانون حماية اللغة العربية على الجهات المشمولة بتطبيق أحكامه.
- الجزاء المترتب على مخالفة أحكام القانون مدار الدراسة.

## أولاً: الجهات المشمولة بتطبيق أحكام قانون حماية اللغة العربية

### ثانياً: طبيعة التعاملات و الوثائق المشمولة بأحكام قانون حماية اللغة العربية

أوجب القانون مدار هذه التّشرة على الجهات المعنية بتطبيقه استخدام اللغة العربية في نشاطها الرسمي و يشمل ذلك تسمياتها ووثائقها ومعاملاتها وسجلاتها وقيودها و الوثائق و العقود و المعاهدات و الاتفاقيات و العطاءات التي تكون طرفاً فيها و الكتب الصادرة عنها و منشوراتها وقوائمها و لوائح أسعارها و البيانات و المعلومات المتعلقة بالمصنوعات و المنتجات الأردنية بما في ذلك المنتجات التي تصنع في المملكة بترخيص من شركات أجنبية و أنظمة العمل الداخلية لأي شركة أو مؤسسة أو هيئة رسمية أو اهلية أو خاصة أو عقود العمل و التعليمات الصادرة بموجب القوانين و الأنظمة و ادلة الإجراءات و العمليات الخاصة بها و أي إعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة موجهة للجمهور أو أي منشورات دعائية و غير دعائية و أي حملات إعلامية .

إنّ الجهات التي يتوجب عليها تطبيق متطلبات قانون حماية اللغة العربية وفقاً للمادة (1/3) منه هي:

- الوزارات و الدوائر الحكومية.
- المؤسسات الرسمية العامة.
- المؤسسات العامة و الخاصة.
- البلديات.
- النقابات.
- الجمعيات.
- النوادي.
- الأحزاب.
- منظمات المجتمع المدني.
- الشركات.

### ثالثاً: الالتزامات الأساسية التي تضمنها قانون حماية اللغة العربية على الجهات المشمولة بتطبيق أحكامه

(3) نصت المادة (6) من القانون مدار البحث على وجوب تسمية الشوارع و الأحياء و الساحات العامة و غيرها من المواقع باللغة العربية، و تستثنى من ذلك أسماء الإعلام غير العربية.

(4) أوجب القانون مدار الدراسة على السلطة التشريعية أن تقوم بصياغة تشريعاتها باللغة العربية، و أن تكون لغة المحادثات و المفاوضات و المذكرات و المراسلات و الاتفاقيات و المعاهدات التي تتم مع الحكومات الأخرى و المؤسسات و المنظمات و الهيئات الدولية باللغة العربية، بحيث تكون هي لغة الخطاب التي تلقى في الاجتماعات الدولية و المؤتمرات الرسمية.

و في سياق مُتقدّم، تطلب القانون إعتقاد اللغة العربية في كتابة العقود و المعاهدات و الاتفاقيات التي تعقد بين المملكة الأردنية الهاشمية و بين الدول الأخرى و الشركات ذات الجنسية غير الأردنية مرفقاً بأي منها ترجمة إلى اللغة المعتمدة لدى الطرف الآخر علماً بأنّ القيمة القانونية لكلا الصيغتين تكون ذاتها.

(1) نصت المادة (4) من قانون حماية اللغة العربية على أنه: " يجب أن يكون باللغة العربية: " أي إعلان يبيث أو ينشر أو يثبت على الطريق العام أو في أي مكان عام أو وسائل نقل عام، و يجوز أن تضاف ترجمة له بلغة أجنبية على أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً و ابرز مكاناً.  
ب. ترجمة الأفلام و المصنفات الناطقة بغير العربية المرخص عرضها في المملكة صوتاً أو كتابة".

(2) أوجبت المادة الخامسة من قانون حماية اللغة العربية أن تكون لافتات أسماء المؤسسات المشمولة بأحكام القانون مدار الدراسة و عنوان قرطاسيتها باللغة العربية و أن تكون أوراق النقد و المسكوكات و الطابع و الميداليات الأردنية بهذه اللغة، و كذلك الحال بالنسبة للشهادات و المصدقات العلمية.

و في سياق مُتّصل، فقد أجاز القانون إضافة ما يُقابل الكتابة العربية من ترجمة بلغة أخرى بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً و ابرز مكاناً.

## الجزء الثاني: أثر قانون التجارة وقانون العلامات التجارية على الإستثمار الأجنبي في العراق

### مقدمة

يلعب كل من قانون التجارة وقانون العلامات التجارية دوراً حاسماً في تحديد البيئة الإستثمارية ومدى جاذبيتها للإستثمارات الأجنبية التي تُعد تحدياً وفرصة على حدٍ سواء. وستتناول في هذا الجزء من النشرة أهمية أحكام كل من قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 وقانون العلامات التجارية ومدى أثرهما على الإستثمار الأجنبي في العراق من ناحية ضمان حقوق الأطراف وإلتزامهم بأحكام القانون وتحديد القانون الساري في النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف.

## أولاً: قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 وتأثيره على الإستثمار الأجنبي:

يتضمن قانون التجارة العراقي الأطر القانونية التي تنظم الأنشطة التجارية ويُحدد القواعد المتعلقة بالتعامل في أسهم الشركات وسنداتهما والعقود التجارية وصولاً إلى التصفية والإفلاس وغيرها من المسائل التجارية المتعلقة بالتجار.

(5) و فيما يخص التعليم و المؤسسات التعليمية فقد ألزمتها القانون بالتدريس باللغة العربية في جميع العلوم والمعارف، باستثناء ما تفرره وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص.

## رابعاً: الجزاء المترتب على مخالفة أحكام القانون مدار الدراسة

فرض قانون حماية اللغة العربية عقوبة على كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه غرامة تتراوح بين ألف دينار و ثلاثة آلاف دينار أردني.

فرض قانون حماية اللغة العربية عقوبة على كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه غرامة تتراوح بين ألف دينار و ثلاثة آلاف دينار أردني.

## الخاتمة

تطرقت هذه الدراسة إلى بيان أساس الاحتفال باليوم العالمي باللغة العربية، بالإضافة إلى بيان أهم الأحكام العامة التي تطرق إليها القانون و الجهات المعنية بتطبيق أحكامه، و أخيراً، بيان الجزاء القانوني المترتب على مخالفة أحكام هذا القانون.

## (2) اتخاذ اسم تجاري

فمن ضمن المتطلبات القانونية لممارسة الأعمال التجارية في العراق ضرورة اتخاذ التاجر لإسم تجاري خاص بنشاطه، بشرط أن يكون مختلفاً عن غيره من الأسماء التجارية الأخرى. كما أنه لا يجوز أن يكون هذا الاسم مكتوب بغير اللغة العربية، إلا أنه يُسمح لفروع الشركات الأجنبية اختيار إسم تجاري بغير اللغة العربية بشرط إضافة عبارة (فرع العراق) بجوار الاسم التجاري المُختار.

كما أن الاسم التجاري يجب ألا يكون مُضلاً للجمهور، ويُسمح للتاجر أن يتخذ من اسمه أو لقبه أو أي تسمية مقبولة لا تتعارض مع النظام والآداب العامة اسماً تجارياً لنشاطه بشرط أن يدل على نوعها.

و في حال لم يستوفي التاجر المتطلبات القانونية لممارسة الأعمال التجارية في العراق التي أشرنا إليها سابقاً، أو ارتكابه مُخالفة للأحكام الخاصة بمسك الدفاتر التجارية و/أو القيد في السجل التجاري و/أو اتخاذ اسم تجاري مناسب تُفرض عليه غرامة مالية وفق القانون .

وقد اشترط القانون التجاري العراقي عدة مُتطلبات لممارسة الأعمال التجارية في العراق، و نستعرض لكم بعضاً منها، و على النحو التالي:

## (1) التسجيل في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية

إن أولى المتطلبات القانونية لممارسة الأعمال التجارية في العراق هو التسجيل في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية إيفاءً بمتطلبات القانون المذكور. وقد اشترط القانون على التاجر الذي يزيد رأس مال نشاطه التجاري على (30) ألف ديناراً عراقياً؛ أن يمسك الدفاتر التجارية حسب طبيعة تجارته وأهميتها، على أن تتضمن تلك الدفاتر بيان المركز المالي الخاص بالتاجر وأعماله.

وبشكل عام، اشترط قانون التجارة العراقي على التاجر ضرورة مسك دفترتي الأستاذ واليومية على أن يقوم بتسجيل كافة العمليات التجارية بشكل يومي تفصيلي في دفتر اليومية، أما بالنسبة لدفتر الأستاذ فيقوم التاجر بتقييد تفاصيل الأموال المُخصصة لتجارته في آخر السنة المالية، وإذا كانت مسجلة بشكل مستقل فيمكن للتاجر أن يكتفي ببيان إجمالي عنها في دفتر الأستاذ.



إذ يجب أن يتوفر في الشيك العناصر التالية:

1. تاريخ إصدار الشيك
  2. توقيع الأطراف وأسمائهم.
  3. المبلغ المستحق دفعه.
- و أخيراً، فقد جرم المشرع العراقي إصدار شيك (صك) بدون رصيد في المادة رقم (459) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969، حيث نصت الفقرة الأولى منها على فرض عقوبة الحبس التي قد تصل إلى خمس سنوات أو الغرامة أو بكلاهما لمن أصدر بسوء نية صكاً (شيكاً) ليس له مقابل وفاء كافٍ قائم وقابل للتصرف فيه أو استرد بعد إعطائه إياه كل المقابل أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع أو كان قد تعمد تحريره أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه. كما أن المشرع قد فرض في الفقرة الثانية ذات العقوبة على من ظهر لغيره صكاً أو سلمه صكاً مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أن ليس له مقابل يفي بكل المبلغ.

في سياق مُتقدّم، ورغبةً من المشرع العراقي أسوةً بباقي التشريعات العربية بتوفير بيئة استثمارية آمنة، فقد تضمن القانون التجاري تنظيمًا خاصاً للأوراق التجارية التي يستخدمها التجار في إتمام معاملاتهم التجارية، وذلك لتحقيق عنصري الثقة و الائتمان اللازمين في التعاملات التجارية، وعليه، تُستخدم الأوراق التجارية بشكل أساسي في بيئة التجارة والأعمال لتسهيل المعاملات المالية والائتمانية إذ تُعتبر هذه الأوراق وسيلة لتحويل الديون والمطالبات المالية إلى أدوات يُمكن تداولها بسهولة، مما يُسهل عمليات البيع والشراء والتمويل في السوق التجاري، ومن أهم الأوراق التجارية هو الصك (الشيك).

و يعتبر الشيك هو أحد الأوراق التجارية التي تحمل ثلاثة أطراف وهم: الساحب، والمسحوب عليه، والمستفيد. وهنا يُصدر الساحب أمراً إلى المسحوب عليه ويكون المسحوب عليه هو البنك لصرف المبلغ المحدد لحامل الشيك (المُستفيد).

## الجزء الثالث: أنواع رخص المهن ومتطلباتها

يتم تقديم طلب الرخصة إلى رئيس البلدية باستخدام النموذج المعتمد لهذه الغايات، مرفقاً بالوثائق والبيانات اللازمة حسب نوع النشاط التجاري، مثل : (أ) السجل التجاري للشركة. (ب) عقد الإيجار. (ج) سند ملكية العقار. (د) التصاريح. (و) الموافقات من السلطات المختصة؛ على سبيل المثال، تتطلب المطاعم موافقة من مديرية الدفاع المدني للحصول على الترخيص. أما بعد، فإن صلاحية الترخيص مرتبطة بالمكان والمهنة المحددتين في الطلب. حيث يصدر رئيس البلدية الموافقة أو الرفض خلال شهر من تاريخ التقديم، وعند الموافقة يكون الترخيص ساري المفعول لمدة عام واحد أي بدءاً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني وينتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من نفس العام. حيث يجب تجديد الرخصة خلال كانون الثاني وشباط من كل سنة.

يعد إصدار التراخيص المهنية المنزلية حلاً مبتكراً قدمته الحكومة لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. تسمح هذه التراخيص للأفراد بالعمل من المنزل في أنشطة مثل التجارة الإلكترونية أو إعداد الطعام المنزلي. ومع ذلك، تم فرض بعض القيود على هذا النوع من الرخصة،

يعد الحصول على التراخيص الحكومية المناسبة أمراً ضرورياً لممارسة الأعمال التجارية بشكل قانوني في مختلف المجالات الصناعية. ومع ذلك، فإن احد الأخطاء الأكثر شيوعاً التي تواجهها الشركات والمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة هو اختيار الترخيص المناسب وذلك لصعوبة تحديد الرخصة الصحيحة لغايات ممارسة أعمالهم. وفي هذه النسخة من نشرة الحموري ومشاركوه، سنتحدث عن كل ما يخص رخصة المهن من متطلبات وإجراءات تسجيلها، تجديدها، وأنواعها. وذلك لغايات التأكيد على أهمية الامتثال للقوانين والأنظمة الأردنية ذات الصلة.

وبناءً على المادة (4) من قانون رخص المهن رقم (28) لسنة 1999 وتعديلاته فإنه " ... لا يجوز لأي شخص ان يمارس اي مهنة في منطقة البلدية أو خارجها ما لم يحصل على رخصة بذلك ويدفع الرسم المستحق عليها .. ". وتتولى أمانة عمان الكبرى مسؤولية اصدار كلا نوعي رخصة المهن: التجارية و المنزلية، أما بعد، فيتوجب على أي شخص طبيعي او اعتباري يرغب في الحصول على رخصة مهن ان يبرز عند طلب الرخصة أو تجديدها شهادة من الجهات المختصة تتضمن ان تلك المهنة تم الترخيص بممارستها وان طالب الرخصة مسجل في غرفة تجارة عمان أو وزارة الصناعة والتجارة والتموين أو المؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة المسؤولة عن اصدار رخصة

حيث لا يمكن التقديم على رخصة مهن منزلية إذا كان الشخص يمتلك رخصة مهن تجارية. ويجب على المقدم التأكد من أن الأنشطة التجارية لن تؤثر سلباً على الجيران، مثل استخدام المعدات الصناعية أو المواد القابلة للاشتعال التي قد تضر بالصحة والسلامة العامة، حيث يقوم موظفو أمانة عمان بإجراءات التفتيش اللازمة على المنازل للتحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة. أما بعد، فإن تكلفة إجراءات ومتطلبات الترخيص المهني المنزلي أقل كلفة من الرخصة المهنية التجارية لمقدمي هذا النوع من الرخص.

إن عدم الامتثال لقوانين وتشريعات رخصة المهن التجارية والمنزلية قد يؤدي إلى فرض عقوبات، بما في ذلك إلغاء الترخيص. حيث تفرض الغرامات في حال التأخر في إصدار وتجديد الرخصة، وبناءً على ما سبق فإن ممارسة مهنة دون ترخيص يشكل انتهاكاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

في الختام، فإن إصدار رخصة المهن بشكل قانوني عبر أمانة عمان هو امر بالغ الأهمية لتجنب العقوبات والغرامات، وإن ممارسة الأعمال دون الحصول على الرخصة فعل غير قانوني ما لم تستثن هذه المهنة صراحة من الرخصة. لذلك، يجب على الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمان الامتثال لمتطلبات الترخيص المعمول بها للعمل بشكل قانوني وفعال، في حين أن كلا نوعي الرخصة لها متطلبات بسيطة للحصول عليها وتجديدها.

في حال رغبتكم بالنقاش أكثر حول جوانب هذه النشرة، فنرجو أن لا تترددوا في التواصل مع أي من محامينا باستخدام معلومات الاتصال الموجودة في قسم المساهمين أدناه.

ولا تترددوا أيضًا في مشاركة هذه النشرة مع أي أشخاص قد يكونوا مهتمين بقراءتها.

إن كنتم لا تريدون الحصول على نشراتنا القادمة أو أردتم تعديل معلومات الاتصال، فأرجو إعلامنا بذلك من خلال إرسال رسالة بريدية إلى [info@hammourilaw.com](mailto:info@hammourilaw.com) عنوانها "عدم الاشتراك" و/أو "تعديل معلومات الاتصال".

أطيب التحيات،

مكتب الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية

المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة العربية  
(الجزء الأول – قانون حماية اللغة العربية")



عمر السوادحة  
محامي مزاوول، رئيس قسم التقاضي  
[omar.s@hammourilaw.com](mailto:omar.s@hammourilaw.com)



د. طارق محمد الحموري  
شريك إداري  
[tariq@hammourilaw.com](mailto:tariq@hammourilaw.com)



وردة حسان  
محامية مزاولة  
[wardeh.h@hammourilaw.com](mailto:wardeh.h@hammourilaw.com)

الحموري

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة الإنجليزية  
(الجزء الأول – "قانون حماية اللغة العربية")



يوتا بنتولى بلمر  
Of - Counsel، رئيسة قسم الدولي  
[yotta.b@hammourilaw.com](mailto:yotta.b@hammourilaw.com)



د. طارق محمد الحموري  
شريك إداري  
[tariq@hammourilaw.com](mailto:tariq@hammourilaw.com)



روزانا الحروب  
محامية مزاولة  
[rozana.h@hammourilaw.com](mailto:rozana.h@hammourilaw.com)

الحموري

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة العربية  
(الجزء الثاني – "مكتب الحموري ومشاركوه العراق, أثر قانون التجارة وقانون العلامات  
التجارية على الإستثمار الأجنبي في العراق")



عمر السوادحة  
محامي مزاوول، رئيس قسم التقاضي  
[omar.s@hammourilaw.com](mailto:omar.s@hammourilaw.com)



د. طارق محمد الحموري  
شريك إداري  
[tariq@hammourilaw.com](mailto:tariq@hammourilaw.com)



ايهاب احمد  
محامي مزاوول  
[ehab.a@hammourilaw.com](mailto:ehab.a@hammourilaw.com)



مصطفى بقال  
شريك – مكتب العراق  
[mustafa.b@hammourilaw.com](mailto:mustafa.b@hammourilaw.com)

المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة الإنجليزية  
(الجزء الثاني – "مكتب الحموري ومشاركوه العراق أثر قانون التجارة وقانون العلامات التجارية  
على الإستثمار الأجنبي في العراق")



يوتا بنتولى بلمر  
Of - Counsel، رئيسة قسم الدولي  
[yotta.b@hammourilaw.com](mailto:yotta.b@hammourilaw.com)



د. طارق محمد الحموري  
شريك إداري  
[tariq@hammourilaw.com](mailto:tariq@hammourilaw.com)



روزانا الحروب  
محامية مزاولة  
[rozana.h@hammourilaw.com](mailto:rozana.h@hammourilaw.com)



المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة العربية  
(الجزء الثالث: "أنواع رخص المهن ومتطلباتها")



عمر أبو عياش  
محامي مزاول، رئيس قسم الشركات  
الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة  
[omar.a@hammourilaw.com](mailto:omar.a@hammourilaw.com)

المساهمون في إعداد هذه النشرة باللغة الإنجليزية  
(الجزء الثالث: "أنواع رخص المهن ومتطلباتها")



يوتا بنتولى بلمر  
Of - Counsel، رئيسة قسم الدولي  
[yotta.b@hammourilaw.com](mailto:yotta.b@hammourilaw.com)



عمر أبو عياش  
محامي مزاول، رئيس قسم الشركات  
الناشئة والشركات الصغيرة  
والمتوسطة  
[omar.a@hammourilaw.com](mailto:omar.a@hammourilaw.com)

الحموري ومشاركوه

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

### نبذة عن مكتب الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية

الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية، هو مكتب أردني متخصص في الخدمات القانونية، وضع حجر أساسه قبل أكثر من عقدين (في عام 1994) من قبل الأستاذ الدكتور محمد الحموري (1940-2022)، كان محامي أردني معروف ومحكم ووزير الثقافة والتراث القومي ووزير التعليم العالي السابق، له مؤلفات عديدة ركزت بشكل أساسي على الحقوق الدستورية، وكما أنه أول من أسس كلية حقوق في المملكة الأردنية الهاشمية في الجامعة الأردنية وكان أول عميد لها. ويدير المكتب اليوم من قبل د. طارق الحموري أكاديمي ومحامي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الأسبق، ود. طارق الحموري هو محام ومحكم متمرس في قطاع الشركات والمعاملات التجارية والأسواق المالية ومتخصص في القانون المصرفي وفي التجارة الدولية، وهو أستاذ مشارك في كلية الحقوق-الجامعة الأردنية وقد كان عميداً لها. والدكتور الحموري هو أيضاً عضو معين رسمياً في لجنة التحكيم التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) بناءً على تعيينه من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، للفترة من 2020 إلى 2026.

يتكون فريق الحموري ومشاركوه من أكثر من 30 محامياً وعدداً من المتخصصين الآخرين الذين يعملون في الأقسام المتخصصة بالمكتب، ويقدمون خدمات قانونية احترافية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. تجدر الإشارة إلى أن شركة الحموري ومشاركوه بصدد إنشاء مكتب جديد للشركة في مدينة بغداد في جمهورية العراق وفرع في مدينة اربيل في منطقة كردستان لتقديم الخدمات القانونية من خلاله وبشكل مباشر. وقد بدأ مكتب العراق العمل في سبتمبر 2023.

تغطي خدمات المكتب القانونية مجالات عدة من بينها: القانون التجاري والشركات؛ سواء من حيث تسجيل الشركات أو صياغة كافة أنواع العقود، وقانون الملكية الفكرية وكذلك القانون المالي والمصرفي إذ يقوم المكتب بنصح بنوك محلية ودولية في كل ما يتعلق بالمعاملات المصرفية والامتثال للقوانين والأنظمة، كما أن قسم التقاضي والتحكيم لدى المكتب على قدرة وكفاءة بتمثيل الأطراف في المسائل القانونية الأكثر حداثة وتعقيداً لما يشتمله هذا القسم من خبرات في العديد من المجالات القانونية، سواء أمام المحاكم أو هيئات التحكيم، كما أن مكتب الحموري ومشاركوه كان من أوائل المكاتب في الأردن الذي أنشأ قسمًا دوليًا مختصًا لتلبية احتياجات وشروط الموكليين الدوليين بشأن مجموعة من المهام ذات العنصر الدولي وتحديداً المتعلقة بالمفاوضات التجارية الثنائية والدولية، والمشاريع وإبرام العقود، وغيرها من المهام.

بالإضافة إلى ما سبق، يقدم مكتب الحموري ومشاركوه النصح والاستشارة القانونية في قطاعات متنوعة كالمقاولات، الهندسة، التجارة، التأمين والطاقة، فهو وكيل للعديد من الشركات الكبرى كشركات الطاقة والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

يقدم مكتب الحموري ومشاركوه خدماته الواسعة في أرجاء العالم وذلك من خلال شراكاته وعلاقاته الوطيدة مع مكاتب محاماة مرموقة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وفي أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد اكتسب مكتب الحموري ومشاركوه صيتاً محلياً وعالمياً واسعاً، وقد أشادت بذلك أشهر الجهات القانونية المرموقة من ذلك:

The Chambers and Partners Global  
The International Financial Law Review (IFLR 1000)  
The Legal 500

الحموري ومشاركوه

HAMMOURI & PARTNERS

ATTORNEYS

الأردن، عمان

الشميساني - شارع الشريف ناصر بن جميل  
عمارة رقم ٩٦ (عمارة بنك القاهرة عمان) الطابق الثاني والثالث  
ص.ب: ٩٣٠٠٨٤ عمان ١١١٩٣ الأردن  
هاتف: ٥٦٩١١١٢ - ٥٦٩٩٥٩٠٦ +٩٦٢  
فاكس: ٥٦٩١١٢٨ +٩٦٢ ٦

العراق، بغداد

المنصور، شارع الرواد

كردستان، اربيل

وزيران، مهلا ٢١٣، زقاق ٥٧

الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية ©2024

ايميل: [info@hammadourilaw.com](mailto:info@hammadourilaw.com)

موقع الكتروني: [www.hammadourilaw.com](http://www.hammadourilaw.com)